



الدورة الرابعة عشرة

لاهاي، من ١٨ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

تقرير عن التدابير التي نفذها مكتب المدعية العامة لتحقيق وفورات بقيمة
اثنان في المائة من الأموال المخصصة لشعبة التحقيق في ميزانية عام
٢٠١٤^(*)

ملخص تنفيذي

يتناول هذا التقرير طلب لجنة الميزانية والمالية لتقديم معلومات حول التدابير التي نفذها مكتب المدعية العامة من أجل تحقيق وفورات بقيمة اثنان في المائة من الأموال المخصصة لشعبة التحقيق في ميزانية عام ٢٠١٤.

إن المكتب نفسه ملتزم لتحقيق الكفاءات في أعمال التحقيق المتعلقة بتنفيذ ميزانية المكتب لعام

٢٠١٤.

لقد تم تنفيذ هذه التدابير بنجاح خلال عام ٢٠١٤ وأدى ذلك إلى تحقيق وفورات بقيمة ٣١٤ ٠٠٠ يورو، أي بنسبة ٢,٢ في المائة^(١) (مقابل هدف بنسبة ٢,٠ في المائة) من الأموال المخصصة لشعبة التحقيق في ميزانية عام ٢٠١٤. بالإضافة إلى ذلك، شمل المكتب الكفاءات التي تم تحقيقها في عام ٢٠١٤ في ميزانيته لعام ٢٠١٥، وبالتالي تخفيض الأثر المالي لمجموع الموارد اللازمة لأداء عملياته.

(*) صدر سابقاً تحت الرقم CBF/24/7

(١) إن هذه الأرقام مؤقتة حتى يتم إغلاق حسابات عام ٢٠١٤.

أولاً - مقدمة

١- في دورتها الثالثة والعشرين، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، طلبت لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") من مكتب المدعية العامة ("مكتب المدعية العامة" أو "المكتب") تقديم تقريراً، لدورتها الرابعة والعشرين، عن التدابير التي نفذها مكتب المدعية العامة لتحقيق وفورات بنسبة ٢٠٪ في المائة من الأموال المخصصة لموارد أعمال التحقيق في عام ٢٠١٤^(٢).

ثانياً - الخلفية

- ٢- في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قدمت المدعية العامة إلى اللجنة ميزانية مكتب المدعية العامة المقترحة لعام ٢٠١٤.
- ٣- في النص المتعلق ببرنامج ٢٣٠٠: شعبة التحقيقات، لقد حددت الميزانية المقترحة، التي قدمها مكتب المدعية العامة، الأهداف التي وضعتها الشعبة من أجل تحسين نوعية وكفاءة أعمال التحقيق بما يتماشى مع هدف المحكمة الاستراتيجي ٢، ٣، ١.
- ٤- وفيما يتعلق بهذا الهدف الاستراتيجي تحديداً، لقد تم إدراج التالي بأنها أهداف مكتب المدعية العامة السنوية المترابطة لعام ٢٠١٤:
- (أ) تحقيق المرحلة الأولى من أعمال المراجعة والتحقق من صحة معايير أعمال التحقيق
- (ب) تطوير قدرات أعمال التحقيق على الإنترنت
- (ج) تعريف لوجود نموذج ميداني جديد واختباره
- (د) تنفيذ المرحلة الأولى من نموذج محسن لمراقبة الجودة
- (هـ) تحديد وتحقيق مكاسب الكفاءة من خلال مراجعة الإجراءات
- ٥- لقد حدد جدول تلخيص أهداف مكتب المدعية العامة السنوية لعام ٢٠١٤ الهدف لتحقيق مكاسب الكفاءة تحت النقطة (هـ) أعلاه بأنها بنسبة ٢٠٪ في المائة من مجموع الأموال المخصصة لأعمال التحقيق.
- ٦- مع الأخذ في عين الاعتبار هذا الالتزام، لقد شملت ميزانية مكتب المدعية العامة لعام ٢٠١٥ الإشارة إلى كلا الوفورات التي تحققت في عام ٢٠١٤ وإلى الكفاءة التي شملها المكتب في تقديمه، وبالتالي تخفيض المبلغ الإجمالي المطلوب لتنفيذ عملياته^(٣).
- ٧- ونظراً إلى حجم عمل اللجنة، لقد حددت المدعية العامة وموظفيها عروضهم التقديمية خلال الاجتماعات التي انعقدت مع اللجنة إلى (١) التحديات التي ستواجه المكتب خلال عام ٢٠١٥ والتربط

^(٢) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثالثة عشرة، نيويورك، ٨ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (ICC-ASP/13/20)، المجلد الثاني، الجزء ب.٢، الفقرة ٩٥.

^(٣) الوثائق الرسمية ... الدورة الثالثة عشرة ... ٢٠١٤ (ICC-ASP/13/20) المجلد الثاني، الجزء ألف، الفقرات ٢٢٣ إلى ٢٢٥.

بين هذه العقوبات والزيادة اللازمة في الميزانية المقدمة^(٤) و (٢) أساليب أعمال التحقيق الجديدة الملموسة التي يتم تطبيقها بشأن الحالات التي يعالجها المكتب تماشياً مع خطته الاستراتيجية (٢٠١٢ - ٢٠١٥).

٨- من بين التوصيات الأخرى للمحكمة، طلب تقرير اللجنة من المدعية العامة في دورتها الثالثة والعشرين أن تقدم تقريراً رسمياً في دورة اللجنة الرابعة والعشرين حول طريقة تنفيذ التدابير لتحقيق الوفورات بنسبة ٢,٠ في المائة من الأموال المخصصة لموارد أعمال التحقيق في عام ٢٠١٤.^(٥)

٩- خلال اجتماع مع فريق لاهاي العامل ("فريق لاهاي العامل") في تشرين الثاني/نوفمبر، تم استخدام تقرير اللجنة كأساس لتحليل الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥. كانت التوصيات الواردة في التقرير موضوع مناقشة متعمقة بين فريق لاهاي العامل وهيئة المحكمة الإدارية.

١٠- اغتنم مكتب المدعي العام هذه الفرصة لتقديم إلى أعضاء فريق لاهاي العامل قائمة التدابير التي تم تنفيذها في عام ٢٠١٤ لتحقيق وفورات بنسبة ٢,٠ في المائة من الأموال المخصصة لموارد أعمال التحقيق التي كانت جاهزة أثناء الدورة الثالثة والعشرين للجنة ولكن، للسبب المذكور في النقطة ٧ أعلاه، لم يكن من الممكن مناقشتها رسمياً. ترد هذه القائمة في القسم التالي من هذا التقرير.

ثالثاً - التدابير التي نفذها مكتب المدعية العامة في عام ٢٠١٤

١١- مجموع الميزانية المعتمدة لبرنامج ٢٣٠٠ لعام ٢٠١٤: شعبة التحقيقات كانت ١٤,٣ مليون يورو. لذلك، كان هدف تحقيق وفورات بنسبة ٢,٠ في المائة يعادل ٢٨٦ ٠٠٠ يورو.

١٢- قام مكتب المدعية العامة بتطبيق تدابير متنوعة في مجالات مختلفة من أعمال شعبة التحقيق. ويلخص الجدول أدناه الوفورات التي تحققت في كل من هذه المجالات.

المبلغ الموفر	مجال التوفير
٣٥ ٠٠٠ يورو	تخفيض عدد اجتماعات إدارة شعبة التحقيقات
١٨ ٠٠٠ يورو	تخفيض وإعادة صياغة الإيجاز الأمني
٣٤ ٠٠٠ يورو	تحسين إجراءات تنسيق الشهود
٣٧ ٤٠٠ يورو	تغيير في مفهوم النشر الميداني
٦ ٨٤٠ يورو	تبسيط إجراءات إدارة الأجازات
٤٧ ٠٠٠ يورو	تحسين طريقة تقديم خطط البعثات
٥١ ٠٠٠ يورو	التوظيف باستخدام الاجتماعات بالفيديو بدلاً من المقابلات وجها لوجه
٨٥ ٠٠٠ يورو	تخفيض تكلفة التدريب المتخصص
٣١٤ ٢٤٠ يورو	المجموع

^(٤) على وجه التحديد، التحقيقان الجاريان الجديان في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى، التي أدت إلى زيادة الطلب على مكتب المدعية العامة وأدت المحكمة إلى إعادة النظر في مقترح الميزانية الأولى وتقديم الميزانية التكميلية.

^(٥) الوثائق الرسمية ... الدورة الثالثة عشرة ... ٢٠١٤ (ICC-ASP/13/20) المجلد الثاني، الجزء ب، ٢، الفقرة ٩٥.

- ١٣- يمثل مجموع المكاسب الناجمة عن تدابير الكفاءة التي يتم تنفيذها نسبة ٢,٢ في المائة من الأموال المخصصة لأعمال التحقيق التابعة للمكتب وبالتالي تتجاوز الهدف المتفق عليه.
- ١٤- لقد تمت إعادة تخصيص الموارد البشرية التي أصبحت متوفرة نتيجة لهذه التدابير ضمن الشعبة من أجل تخفيض حجم الفجوات في الموارد للأعمال الأساسية وتنفيذاً لمتطلبات خطة مكتب المدعية العامة الاستراتيجية الجديدة.
- ١٥- لقد تم اعتبار الكفاءة التي تم تحقيقها في عام ٢٠١٤ في تقديم طلبات الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥. على سبيل المثال، لقد أُخذ في عين الاعتبار تخفيض مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ يورو في ميزانية السفر المطلوبة لعام ٢٠١٥.^(٦)

رابعاً - الاستنتاج

- ١٦- إن مكتب المدعية العامة واعياً تماماً وحساساً بشأن القيود المالية التي تواجهها الدول عموماً ويبقى ملتزماً بالإدارة المالية المسؤولة والحكيمة والمساءلة لاستخدام الموارد المخصصة له من قبل الجمعية. لقد تم اعتماد نهج واعٍ بالنسبة لتكاليف استخدام الموارد من قبل جميع الشعب والأقسام والوحدات التابعة للمكتب وسيستمر تنفيذه.

(٦) الوثائق الرسمية ... الدورة الثالثة عشرة ... ٢٠١٤ (ICC-ASP/13/20) المجلد الثاني، الجزء أ، الفقرة ٢٢٤.